

موجز تقرير وتوصيات

ورشة عمل " معاً لدعم حقوق الفلاح المصري "

الأحد ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٤

بمقر المجلس القومي لحقوق الإنسان - التجمع الخامس

عقدت اللجنة الاقتصادية ورشة عمل تحت عنوان "معاً لدعم حقوق الفلاح المصري"، وذلك استكمالاً لتنفيذ خطة عمل اللجنة لمتابعة أوضاع الفلاحين وتعزيز حقوقهم، تناولت ورشة العمل على مدار ثلاث ساعات ونصف مناقشة العديد من الموضوعات والقضايا التي تخص تعزيز حقوق الفلاح وتحقيق التنمية الزراعية المستدامة، ودور الفلاح في بناء الاقتصاد المصري، وأهم التحديات التي تواجه هذه الفئة المهمة في المجتمع، فكانت الجلسة بمثابة حوار مفتوح، تم خلاله عرض كافة الرؤى ووجهات النظر المختلفة لأهم التحديات التي تواجه الفلاح والمقترحات والتوصيات التي من شأنها حماية وتعزيز حقوق الفلاح المصري.

وقد شهدت ورشة العمل تنوع ومشاركة واسعة من جميع الأطراف المعنية وأصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الفلاحين من محافظات مصر المختلفة، وأيضاً الهيئة التشريعية بمجلس النواب بلجانه المختلفة، وكذلك عدد من الأحزاب السياسية، والجهات المسؤولة عن التمويل، والممثلة في البنك الزراعي المصري، بالإضافة إلى الجهة التنفيذية والمتمثلة في وزارة الزراعة، ووزارة العمل فضلاً عن جهاز حماية المستهلك، ونخبة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال .

وتوصل السادة المشاركون إلى المقترحات والتوصيات التالية:

- الاشادة بمبادرة حياة كريمة فى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للريف المصري،
- التأكيد على ضرورة تعزيز حقوق الفلاح المصري وتقديم له كافة أوجه الدعم الفني والنقدي، والعمل على رفع وعيه بأهمية دوره فى المشاركة فى عملية التنمية الاقتصادية وبناء الحياة السياسية وتطوير قدراته السياسية والاقتصادية،
- مراجعة القوانين الزراعية بما يتناسب مع التطورات الزمنية، لضمان حماية حقوق الفلاحين وتعزيز دورهم فى التنمية الزراعية،
- إنشاء قاعدة بيانات حديثة ودقيقة عن القطاع الزراعي والأنشطة الزراعية المرتبطة به، من حيث (عدد العاملين، مساحة الأراضي المزروعة، المحاصيل، الانتاج، الاستهلاك، التصدير، والتسويق)،
- توفير ودعم كافة المستلزمات الزراعية الأساسية، بالإضافة إلى تحديد أسعار البذور، الأسمدة، التقاوي، الأعلاف وغيرها من احتياجات المزارعين بأسعار مناسبة، مع إحكام الرقابة على الأسواق لمنع الاحتكار والغش التجاري،

- تشجيع الفلاحين على زراعة المحاصيل الاستراتيجية مثل القمح والأرز من خلال تقديم حوافز مالية وتقديم الارشادات اللازمة لزيادة الانتاج فى إطار الزراعة التعاقدية، ووضع سعر عادل للمحاصيل قبل الزراعة، وشراؤها بأسعار مناسبة تغطى تكلفة الانتاج وتحقق هامش ربح جيد للفلاح
- تفعيل دور مراكز البحوث الزراعية فى توعية الفلاحين بالتغيرات المناخية بالإضافة مع ضرورة العمل بالدكاء الاصطناعي من أجل تلاشى الآثار المترتبة على التغيرات المناخية،
- إتاحة قروض بطرق سداد ميسرة لصغار المزارعين، وتسهيل إجراءات منح التمويلات اللازمة لإقامة مختلف أنواع المشروعات الزراعية والإنتاجية بأسعار فائدة بسيطة، لتعزيز الحقوق الاقتصادية للفلاح والمساهمة فى توفير سبل الحياة الكريمة له ولأسرته وتحقيق التنمية الريفية الشاملة المستدامة،
- تعزيز نظم التأمينات الاجتماعية لتشمل الفلاحين بما فى ذلك التأمين الصحي والتأمين على المحاصيل فى حال حدوث كوارث طبيعية مثل السيول أو الجفاف،
- تفعيل دور صندوق التكافل الزراعي ليساهم فى تعويض المزارعين فى حالة الأزمات أو الكوارث الطبيعية والتغيرات المناخية،
- رفع كفاءة العاملين بالقطاع الزراعي، وتدريبهم على أساليب التكنولوجيا الحديثة، مع الاهتمام بتعليم الفلاح، وزيادة أعداد المدارس الزراعية والمدارس المجتمعية.
- الاستفادة من مؤسسات المجتمع المدني فى عمليه دعم الفلاح المصري وتحقيق التنمية الزراعية من خلال أحياء فكرة الارشاد الزراعي والتوعية الزراعية.
- العمل على ايجاد تنظيم نقابي رسمي يحكم علاقات الفلاحين فيما بينهم أو مع الجهات الحكومية، ويكون واجهة لعرض مشاكل الفلاحين والمزارعين، وذلك فى ظل تفاقم مشكلة العمالة المؤقتة أو غير المنتظمة فى القطاع الزراعي بمحاورة الأربعة " النباتي - الحيواني - الداجن - السمكي " فيجب الإسراع بإصدار قانون إنشاء نقابة الفلاحين والمنتجين الزراعيين، لتوحيد كافة الاتحادات والنقابات تحت مظلة واحدة قانونية تمثل الفلاحين،
- استمرار المجلس القومي لحقوق الإنسان (اللجنة الاقتصادية) فى عقد سلسلة من اللقاءات التشاورية مع كافة الأطراف المعنية، بالإضافة إلى تنظيم مجموعة من الزيارات الميدانية للوقوف على أحوال الفلاحين وأهم التحديات والمشاكل التي تواجههم، فى ظل الظروف الاقتصادية وتأثيراتها على سلاسل الغذاء وارتفاع الأسعار، علاوة على ما يواجهه القطاع الزراعي من أعباء نتيجة التغيرات المناخية.

رئيس اللجنة الاقتصادية

د. محمد ممدوح